

الموضوع : نطاق تطبيق نظام المنافسات والمشتريات
الحكومية ولائحته التنفيذية.

((تعميم برقي)) لكافة الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة الى نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٨) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٤ هـ ، واللائحة التنفيذية لهذا النظام الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣٦٢ وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٠ هـ واللذان بدأ تطبيقهما اعتباراً من تاريخ ١٤٢٨/٢/٢٠ هـ .
ورغبة من الوزارة في أن توضح للجهات الحكومية نطاق سريان النظام على المنافسات والمشتريات التي تم توقيع عقودها في ظل النظام السابق ، أو التي صدر النظام ولم تستكمل إجراءات ترسيته وتوقيع عقودها ، وكذلك فيما يتعلق باستخدام نماذج العقود الحالية في العقود المزمع إبرامها مع المقاولين والمتعهدين بعد نفاذ النظام ، واستخدام نماذج وصيغ الضمانات البنكية .

فإنها تأمل مراعاة مايلي :

أولاً : نطاق تطبيق النظام

أ - الأعمال المعلن عنها أو العقود التي أبرمت في ظل النظام السابق تطبق عليها قواعد وأحكام نظام المشتريات الحكومية السابق ولائحته التنفيذية ، بإعتباره النظام الذي يحكم العقد ، لأن العقود تحكمها القواعد التي كانت مطبقة عليها وقت انعقادها ، مع إمكانية إستفادة أطراف تلك العقود بالحوافز الجديدة التي تضمنها قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣ وتاريخ ١٤٢٨/١/١٧ هـ .

ب - الأعمال المعلن عنها بعد نفاذ نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد فإنها تخضع لأحكامه ويتعين الالتزام في شأنها بما ورد في هذا النظام ولائحته التنفيذية .

ثانياً : استخدام نماذج العقود الحالية

تنفيذاً لأحكام المادة (التاسعة والعشرين) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية التي تقضي بأن (تلتزم الجهات الحكومية عند اعداد عقودها باستخدام نماذج العقود التي تعتمد وفقاً لهذا النظام) ، والمادة (الثانية والسبعين) منه والتي تقضي بأن (تعد وزارة المالية نماذج العقود بما يتفق وأحكام هذا النظام وترفعها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها) . فستقوم هذه الوزارة بدراسة ومراجعة نماذج العقود بما يتفق مع أحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية ورفعها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها، وخلال الفترة من تاريخ تطبيق النظام حتى صدور نماذج العقود الجديدة سوف يستمر العمل بنماذج العقود الحالية وقد أعدت هذه الوزارة مراجعة لتلك النماذج في ضوء النظام واللائحة / المرفقات (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) لمراعاة ذلك من قبل الجهات الحكومية عند صياغتها لعقودها وتوضع تلك التعديلات في ملاحق مستقلة ضمن مستندات ووثائق العقد .

ثالثاً : استخدام نماذج الضمانات البنكية

تستمر الجهات الحكومية والمتعاقدين معها وكافة البنوك والمصارف باستخدام نماذج خطابات الضمانات البنكية (الابتدائية – الدفعة المقدمة – النهائية) الصادر بها تعميم هذه الوزارة رقم ١٤٤ وتاريخ ٦/٧/١٤١١هـ . كما يستمر العمل بصيغ ونماذج طلبات تمديد الضمانات ومصادرتها الصادر بها تعميم هذه الوزارة رقم ٦٧/١٧ وتاريخ ٢/٤/١٤٠٨هـ وذلك حتى تتم مراجعتها واجراء مايلزم من تعديل بشأنها .

وتقبلوا تحياتنا ،،

وزير المالية

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف